الأنباء
الاحد 29 اكتوبر 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

واشنطن تهدد بيونغ يانغ بـ«رد عسكري كبير»

عواصم ـ وكالات: حذر وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس من أن الولايات المتحدة لن تقبل مطلقا امتلاك كوريا الشمالية أسلحة نووية، وهدد بأن أي هجوم «سيواجه برد عسكري كبير» من قبل أميركا وحلفائها. ودق ناقوس الخطر، مشيرا إلى إن التهديد بشن هجوم نووي كوري شمالي بدأ يتسارع تزامنا مع تقدم برامجها النووية والصاروخية. وحرص ماتيس خلال جولته التي تستمر أسبوعا في آسيا على التشديد على أن الديبلوماسية هي الخيار الأمثل للولايات المتحدة وهي رسالة عاد إليها بعد أن أجرى محادثات عسكرية على أعلى مستوى في سيئول والمنطقة الحدودية مع كوريا الشمالية أول من أمس.

واشنطن أقرت توجيه أول اتهامات في التحقيق حول التدخل الروسي بالانتخابات

عقوبات أميركية على 39 مؤسسة عسكرية روسية

تشمل شركتي سوخوي وتوبوليف للصناعات الجوية وكبرى وكالات الاستخبارات

العقوبات تستهدف «الصفقات الكبيرة» التي تتضمن بيع الأسلحة المتطورة

عواصم ـ وكالات: رضخت الإدارة الإميركية لضغوط الكونغرس، وأعلنت لائحة تضم 39 شركة روسية لتصنيع الأسلحة سيخضع التعامل معها لعقوبات بموجب قانون أميركي جديد، كان الرئيس دونالد ترامب يعارضه بحجة أنه يحد من هامش التحرك لإدارته ويشكل تدخلا لا داعي له برأيه، للكونغرس في صلاحيات السلطة التنفيذية. إلا انه أعلن القانون على مضض في أغسطس بعد تبنيه بغالبية ساحقة من قبل النواب.

وألزم القانون وزارة الخارجية بإعداد قائمة بأسماء الشركات المرتبطة بالجيش الروسي والاستخبارات الروسية، وذلك خلال مهلة 60 يوما.

وضمت هذه القائمة شركات مرتبطة بالجيش والاستخبارات الروسية، كبرى شركات التصدير على غرار «روسوبورو نكسبورت» لتصدير الأسلحة والعربات العسكرية وشركة تصنيع الأسلحة الذائعة الصيت كلاشنيكوف، بحسب وزارة الخارجية الأميركية.

وتواجه أي مؤسسة تجري «صفقات كبيرة» مع الشركات المذكورة في القائمة، إمكان فرض عقوبات أميركية عليها بموجب القانون.

وصرح مسؤول رفيع في وزارة الخارجية بأن «هدف الكونغرس والحكومة هو استخدام المادة 231 من القانون للرد على السلوك المضر لروسيا فيما يتعلق بالأزمة في أوكرانيا وبالهجمات الإلكترونية وبانتهاكات حقوق الإنسان».

وتابع ان «هذه المادة من القانون تستهدف الصفقات الكبيرة مع أشخاص يعملون في قطاع الدفاع والاستخبارات الروسية، والتي قد تتضمن بيع أسلحة روسية متطورة حول العالم».

يرتدي قطاع الأسلحة أهمية كبيرة بالنسبة الى الاقتصاد الروسي ويشمل المتعاملون معه خصوما للولايات المتحدة مثل إيران وسورية وايضا شركاء مهمين كالهند.

كما تعتزم بعض الدول الحليفة المهمة لواشنطن في الشرق الأوسط مثل تركيا شراء أسلحة من روسيا ولا تزال دول أعضاء في الحلف الأطلسي خصوصا بعض دول أوروبا الشرقية تستخدم معدات روسية من فترة الحرب الباردة.

علاوة على شركتي سوخوي وتوبوليف للصناعات الجوية، تشمل القائمة كبرى وكالات الاستخبارات مثل جهاز الأمن الاتحادي (اف اس بي الذي حل محل جهاز كي جي بي) والاستخبارات الخارجية واستخبارات الجيش بالإضافة الى شركة غير معروفة نسبيا تدعى «بو كي اس آي» تتهمها واشنطن بتدريب قراصنة معلوماتية روس.

وكانت الولايات المتحدة فرضت عقوبات على روسيا ردا على ضمها لشبه جزيرة القرم في أوكرانيا وعلى خلفية اتهامات بتدخل روسيا في الانتخابات الرئاسية الأميركية وشبهات بحصول تواطؤ بين الفريق الانتخابي لترامب والكرملين وهو ما ينفيه الرئيس بشدة.

إلا ان القانون الجديد يمضي أبعد من ذلك فهو يفرض في حال أراد ترامب إلغاءه لتحسين العلاقات مع موسكو مثلا، ان يشاور الكونغرس قبل ذلك.

إلا ان المسؤولين في وزارة الخارجية الذين عرضوا القائمة أمام وسائل الإعلام، أكدوا ان الحكومة ستتعاون مع الكونغرس لتطبيق العقوبات.

وعلى صعيد الاشتباه بتدخل موسكو في الانتخابات الرئاسية أيضا، وافقت هيئة محلفين اتحادية على توجيه أول اتهامات في التحقيق في التدخل الروسي الذي يقال إنه حدث في انتخابات الرئاسة الأميركية عام 2016، حسبما صرح مصدر مطلع على الأمر لـ «رويترز».

وقال المصدر إن قاضيا اتحاديا أمر بعدم الكشف عن طبيعة هذه الاتهامات ومن ثم لم تتضح تفاصيلها أو الجهة التي تستهدفها. وأضاف أنها قد تعلن قريبا ربما يوم الغد.

وكانت وكالات المخابرات الأميركية قد خلصت في يناير إلى أن روسيا تدخلت في الانتخابات لمحاولة مساعدة الرئيس الجمهوري دونالد ترامب على التغلب على منافسته آنذاك الديموقراطية هيلاري كلينتون عبر حملة اختراق إلكتروني ونشر رسائل محرجة ودعاية عبر وسائل التواصل الاجتماعي لتشويه حملتها.

أمير قطر: ترامب اقترح اجتماعاً في كامب ديفيد بين أطراف الأزمة الخليجية

صورة عن التلفزيون للمقابلة التي أجراها أمير قطر سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

عواصم ـ وكالات: قال أمير قطر سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إن الرئيس الأميركي دونالد ترامب اقترح عقد اجتماع بكامب ديفيد لأطراف الأزمة الخليجية من أجل إيجاد نهاية للأزمة.

وأضاف أمير قطر ـ في مقابلة مع قناة «سي بي أس» الأميركية تبث مساء اليوم ـ أن الرئيس الأميركي أخبره بأنه ملتزم بإيجاد نهاية للأزمة الخليجية.

وأضاف الشيخ تميم أنه كان من المفترض أن يعقد اجتماع كامب ديفيد بين قطر ودول المقاطعة سريعا، مشيرا إلى أنه لا يتوافر على أي رد بهذا الشأن، وذكر أن بلاده مستعدة للمشاركة في الاجتماع، وهي التي دعت للحوار منذ البداية لحل الأزمة.

وذكر الشيخ تميم أن ترامب أبلغه بوضوح أن واشنطن «لا تقبل اقتتال أصدقاء أميركا فيما بينهم»، في إشارة إلى أطراف الأزمة الخليجية، مضيفا أنه «إذا حدث أي عمل عسكري فإن المنطقة ستقع في الفوضى».

وأوضح أمير قطر أن السبب الحقيقي وراء الأزمة هو أن دول الحصار لا يعجبها استقلالية بلاده، مشيرا إلى أن قطر تدعو إلى حرية التعبير في المنطقة، وهو ما ترى فيه دول الحصار تهديدا لها. وشدد الشيخ تميم على أن «السيادة خط أحمر ولا نقبل من أي أحد التدخل في سيادتنا»، مؤكدا أن قطر لن تغلق قناة الجزيرة.

ملفات اغتيال كينيدي.. الجميع مشتبه بهم من إسرائيل إلى الـ«سي آي ايه»

واشنطن ـ وكالات: من يقف وراء اغتيال الرئيس جون كينيدي الذي صدم العالم في 22 نوفمبر 1963؟ يبرز نزع السرية عن آلاف من ملفات التحقيق سيلا من الفرضيات ردا على هذا السؤال. ولم تدع حتى مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية بمعزل عن الشكوك.

ويتبين من الوثائق المنشورة ان مختلف أجهزة الحكومة الأميركية تعقبت كل شبهة وكل شائعة وكيف قادها ذلك إلى معسكر رماية تابع لميليشيا يمينية، وكيف حققت في أوساط النازيين والشيوعيين على السواء وحتى ناديي «كاندي كاين» و«كيتي دوفيل» الليليين في نيو اورلينز.

ويستغرب محللون تأخر أعتى أجهزة التحقيق والاستخبارات بالعالم في الوصول الى حقيقة جريمة بهذا الحجم. ويذهب كثير منهم الى أن وراء الاكمة ما وراءها، خاصة اذا علم أن إحدى هذه الوثائق، تكشف عن زيارة قام بها المتهم بقتل القاتل أوزوالد، جاك روبي إلى إسرائيل. وتثير زيارته التي استمرت قرابة الشهر عام 1962 برفقة زوجته، العديد من علامات الاستفهام التي زاد من غموضها إصرار المخابرات الأميركية على حجب بعض الوثائق ما يصب في خانة نظرية المؤامرة.

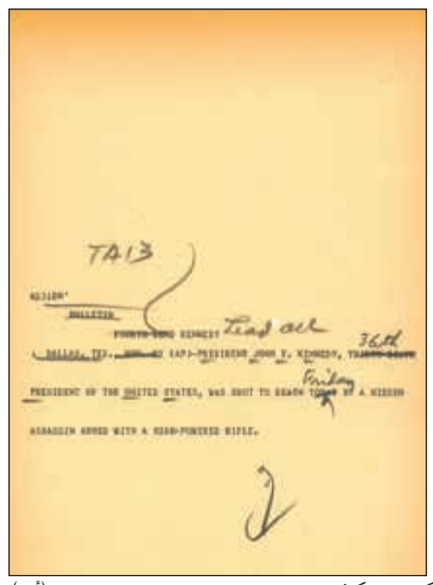

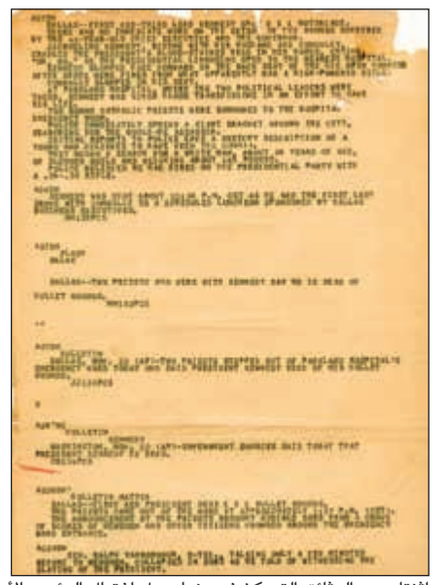

اثنتان من الوثائق التي كشف عنها حول اغتيال الرئيس الأميركي جون كينيدي (أ.ب)

كينيدي وعبدالناصر

ويعزز من هذه الفرضية، الكشف عن تبادل كينيدي رسائل مع نظيره المصري ـ آنذاك ـ جمال عبدالناصر تتعلق بالقضية الفلسطينية، وقبل إن كينيدي وعبدالناصر اتفقا على حل للقضية الفلسطينية، يتم تطبيقه بإشرافهما.

كما وتركزت الشكوك في البدء على الاتحاد السوفييتي السابق وانصب الاهتمام خصوصا بعد الاغتيال مباشرة على تواصل مطلق النار لي هارفي أوزوالد مع «عضو في دائرة الاغتيالات في الاستخبارات السوفييتية كي جي بي» في السفارة السوفييتية في مكسيكو في سبتمبر واكتوبر 1963.

ويبين تقرير للاستخبارات الأميركية نشر بعد أيام من الاغتيال، أن البيت الأبيض تلقى بسرعة معلومات تفيد بأن موسكو كانت تعد اوزوالد «مجنونا» يعمل لصالح مؤامرة يمينية تهدف الى تسميم العلاقات الأميركية السوفييتية.

لكن هذا الأمر لم يكن كافيا لإزالة كل الشكوك، حتى مع مواصلة موسكو التأكيد على موقفها.

وأفاد تقرير استخباراتي بأنه في القاهرة في 24 مايو 1964، عبر الرئيس الروسي نيكيتا خروتشيف عن وجهة النظر هذه في حديث مع الكاتب الصحافي الشهير درو بيرسن الذي كان مؤثرا في واشنطن وكانت لعائلة زوجته صلات مع «السي آي ايه».

وقال خروتشيف لبيرسن إنه لا يسعه تصديق أن أوزوالد وجاك روبي، صاحب الملهى الذي قتله، تصرفا بمفردهما.

ويفيد تقرير للسي آي ايه» عن المحادثة بأن خروتشيف لم يصدق أن أجهزة الأمن الأميركية «على هذا القدر من عدم الكفاءة». وتكون لدى بيرسن «الانطباع بأن الرئيس خروتشيف كانت لديه شكوك حول وقوف اليمين الأميركي وراء هذه المؤامرة» ورفض كل الحجج التي قالت عكس ذلك.

نظرية الرئيس جونسون الغريبة

لقد دارت شكوك حتى حول السي آي ايه نفسها. وتفيد مذكرة كتبت في سنة 1975 أن شائعات ظهرت بعد أيام من الاغتيال تقول إن أوزوالد عمل مع وكالة الاستخبارات. والحقيقة أن وثائق السي آي ايه بينت أن الوكالة كانت لديها معلومات عن اوزوالد.

وبحلول 27 نوفمبر 1963، شعرت الوكالة بضرورة بأن تجري تحقيقا داخليا.

وفي المذكرة، يقول رئيس جهاز مكافحة التجسس بول هارتمان إنه راجع سجلات السي آي ايه، ومكاتبها الفرعية ونقاطها الخارجية، ومسؤولي المحطات والعمليات السرية ولم يتوصل إلى شيء، وفق تقرير رفعه إلى مدراء الوكالة بعد أسبوع. وبينت النتائج أن لي هارفي أوزوالد «لم تكن له أي صلة من أي نوع بالوكالة» وفق ما جاء في المذكرة.

لكن المذكرة بينت كذلك أن الشكوك لم تخمد في منتصف السبعينيات ولاحظت أن قناة «سي بي أس» التلفزيونية كانت تعد قصة عن العلاقة بين السي آي ايه واوزوالد.

وعبر ريتشارد هلمز، نائب المدير وحينها مدير السي آي ايه من 1962 و1973، عن صدمته من الحديث المستمر عن وجود مؤامرة.

ويبين ملف للجهاز السري يقع في 167 صفحة أن الوكالة الفيدرالية المكلفة حماية الرئيس تتبعت المئات من خيوط التحقيق المتعلقة بأفراد.

ومن بين هؤلاء العشرات من سكان بورتوريكو المعروفين بتأييدهم لفيدل كاسترو، ومن الكوبيين المعادين لكاسترو، والناشطين السود الأميركيين، وأعضاء جماعة كلو كلوكس كلان العنصرية، والنازيين، والشيوعيين والمعادين للشيوعيين. ودققت في ماضي وحاضر المئات من الذين هددوا أو حاولوا الاتصال مع كينيدي خلال حكمه في سنة 1963.

كما حققت بشأن اليزابيث ونستون التي قالت إنها «تخاطرت عن بعد» مع كينيدي، وبشأن جون دونوفان الذي هدد من السجن بقتل الرئيس «لأنه يقود العالم إلى حافة الدمار النووي»، وجوزف ويسون الذي وجه رسالة تهديد الى الرئيس موقعة باسم جاره.

رئيس «كتالونيا» المُقال يدعو للمقاومة السلمية ومدريد تقاضي «المتمردين»

عواصم ـ وكالات: صعّد الانفصاليون الكتالونيون مواجهتهم للإجراءات العقابية التي اتخذتها مدريد بحق الإقليم بعد إعلان الاستقلال رسميا، غير أن هواجس التجارب الفاشلة التي تعود لأكثر من 8 عقود، عدم الاعتراف الدولي تخيم على تحركاتهم. وبعد الإجراءات العقابية التي اتخذتها مدريد ردا على اعلان الانفصال، حث رئيس إقليم كتالونيا المقال من منصبه كارليس بوغديمونت أمس سكان الإقليم على مواصلة «العمل حتى بناء بلد حر» والمقاومة بشكل سلمي وديمقراطي على الإجراءات الدستورية التي فرضتها الحكومة الإسبانية.

ووصف بوغديمونت بـ«العدوان المتعمد» في بيان مسجل بثه التلفزيون الإقليمي تلك الإجراءات بـ«العدوان المتعمد» داعيا في هذا السياق مواطني الإقليم إلى مواصلة العمل لبناء «بلد حر» وعدم التخلي عن مواقفهم مع التحلي «بالصبر والمثابرة وعدم اللجوء الى العنف ضد مخالفيهم في الرأي». وشدد على أهمية الدفاع عن الإنجازات التي تحققت حتى اللحظة واحترام المظاهرات التي قد ينظمها الرافضون للاستقلال لكنه تفادى الإعلان صراحة عن عدم امتثاله لقرارات حكومة مدريد أو دعوة المواطنين صراحة للتمرد على تلك القرارات.

كما ستتبع وزارات حكومة الإقليم الحكومة المركزية اعتبارا من أمس. وأعلنت الحكومة المركزية في بيان صادر عنها، أنه سيجري تسليم المهام إلى الحكومة الجديدة التي ستتشكل عقب الانتخابات المبكرة المقررة في 21 ديسمبر المقبل.

من جانب آخر، أعلن المدعي العام الإسباني أنه يعتزم تقديم طلب إلى المحكمة العليا لرفع دعوى قضائية ضد بوغديمونت، وأعضاء حكومته، وأعضاء الديوان البرلماني والنواب الذين صوتوا لصالح الانفصال من إسبانيا بتهمة «التمرد». وعلى صعيد متصل، ذكرت الصحف الإسبانية أن السياسيين الانفصاليين في كتالونيا قد يواجهون السجن لمدة 30 عاما. وفي غضون ذلك، شهدت العاصمة مدريد مظاهرة، حيث تجمع الآلاف في ميدان «كولون» رافعين أعلام إسبانيا، مرددين شعارات تدعم السيادة الوطنية ووحدة البلاد. على صعيد ردود الفعل الدولية، قالت الولايات المتحدة الأميركية، إنها تدعم وحدة إسبانيا، مؤكدة أن إقليم كتالونيا جزء داخلي منها.

وأشارت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية «هيذر نويرت»، في بيان، إلى أن بلادها «تدعم التدابير الدستورية التي اتخذتها الحكومة الإسبانية لضمان إسبانيا قوية وموحدة».

وأضاف البيان أن «الولايات المتحدة سعيدة بعلاقات الصداقة مع إسبانيا، حليفتها في حلف شمال الأطلسي (ناتو)، وواشنطن تريد استمرار هذا التحالف بين البلدين».

«دولة كتالونيا» تجارب فاشلة لم يكتب لها النجاح

مدريد ـ أ.ف.ب: في السادس من اكتوبر 1934، اعلن رئيس حكومة كتالونيا المتمتعة بحكم ذاتي يويس كومبانيس «دولة كتالونيا في اطار جمهورية اسبانيا الاتحادية» غير القائمة، وبعد عشر ساعات وسقوط عشرات القتلى استسلم.

ما إن أعلن ذلك حتى بدأت الاحزاب اليسارية «اضرابا عاما ثوريا» احتجاجا على دخول ثلاثة وزراء من تحالف لأحزاب اليمين يحمل اسم «الكونفيدرالية الاسبانية لحقوق الحكم الذاتي»، الى الحكومة. وقال كومبانيس من على شرفة مقر الحكومة الكتالونية «ايها الكتالانيون، في هذه الساعة وباسم الشعب والبرلمان، تتولى الحكومة التي أترأسها كل السلطات في كتالونيا، وتعلن دولة كتالونيا في الجمهورية الفيدرالية الأسبانية، وتدعو قادة الاحتجاج العام على الفاشية من اجل اقامة العلاقات معهم وتعزيزها، الى تشكيل حكومة موقتة للجمهورية». قبل ذلك وفي خطوة سابقة، لم تنتظر كتالونيا تبني دستور ديسمبر 1931 وأعلنت نفسها جمهورية، منتزعة حكما ذاتيا لم يكن يتناسب الا مع نموذج دولة فيدرالية.

واضطرت حكومة مدريد حينذاك لإجراء مفاوضات شاقة لتستعيد مستوى من صلاحياتها مقبولا من الدولة الاتحادية الجديدة. ولم يتأخر رد الحكومة بعد اعلان كومبانيس. فقد رفض القائد العسكري لكتالونيا الجنرال دومينغو باتيت الامتثال لأوامر حكومة الإقليم وأعلن حالة الحرب بعد التشاور مع حكومة مدريد. وقتل جندي من المشاة برصاص مسلح ورد الجيش بقصف مدفعي. وأسفرت المواجهات ليلا عن سقوط بين 46 وثمانين قتيلا، حسب المؤرخين.

وعند الساعة السادسة من صباح السابع من اكتوبر، اي بعد عشر ساعات على اعلان «دولة كتالونيا»، اعلن كومبانيس استسلامه للجنرال باتيت. وفي 14 ديسمبر صدر مرسوم ينص على تعليق الحكم الذاتي لكتالونيا نهائيا.